TD/B/41(2)/3
TD/B/CN.1/26

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير اللجنة الدائمة للسلع الأساسية عن دورتها الثالثة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٣١ تشرين الأول/اكتوبر الى
٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

الأمم المتحدة

TD/B/41(2)/3
TD/B/CN.1/26

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
جنيف

تقرير اللجنة الدائمة للسلع الأساسية عن دورتها الثالثة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٣١ تشرين الأول/اكتوبر الى
٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ١٩٩٤

المحتويات

الفصل		الفقرات
	مقدمة	١ - ٣٦
الأول -	تحليل طرق وسبل تحسين الفرص السوقية للسلع الأساسية في الأجل المتوسط، مع التريكز على دراسة أفضل الطرق لتحقيق التنويع، ومع مراعاة القدرة التنافسية، والاتجاهات والفرص السوقية (البند ٣ من جدول الأعمال)	٣٧ - ٣٨
الثاني -	تحديد السبل الكفيلة بتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية ذات الفوائد البيئية (البند ٤ من جدول الأعمال) .	٣٩ - ٤٠
الثالث-	تقريرا الهيئتين الفرعيتين للجنة الدائمة (البند ٥ من جدول الأعمال)	٤١ - ٤٢
الرابع-	المسائل التنظيمية	٤٣ - ٤٨
	ألف- افتتاح الدورة	٤٣
	باء- انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ من جدول الأعمال)	٤٤
	جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند ٢ من جدول الأعمال)	٤٥
	دال- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة الدائمة (البند ٦ من جدول الأعمال)	٤٦
	هاء- مسائل أخرى (البند ٧ من جدول الأعمال)	٤٧
	واو- اعتماد تقرير اللجنة الدائمة الى مجلس التجارة والتنمية (البند ٨ من جدول الأعمال) . . .	٤٨

المحتويات (تابع)

المرفق

المرفقات

الأول- الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها اللجنة الدائمة بشأن البنود ٣ و٤ و٥ و٧ من جدول الأعمال

الثاني- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة الدائمة

الثالث- الحضور

مقدمة

١- عقدت اللجنة الدائمة للسلع الأساسية دورتها الثالثة في قصر الأمم، جنيف، من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وأثناء هذه الدورة، عقدت اللجنة الدائمة أربع جلسات عامة وعدداً من الجلسات غير الرسمية*.

البيانات الافتتاحية

٢- تحدث ممثل ألمانيا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فأعرب عن أسفه لعدم توافر الوثائق الأساسية بكل اللغات الرسمية. وقال إن هذا يعطل الأعمال التحضيرية لوفود كثيرة. وطلب من الموظف المسؤول عن الأونكتاد أن يبذل أقصى جهد لضمان عدم تكرار هذا الوضع مستقبلا. وأيدت وفود أخرى قوله.

٣- وقال الموظف المسؤول عن الأونكتاد إن الدورة الحالية تعقد في وقت أدى فيه بدء حدوث انتعاش في الاقتصاد العالمي الى تحسين الطلب، فضلا عن تحسين التوقعات المتصورة للطلب، على كثير من الخامات الصناعية. وجرى سحب من مخزونات كثير من السلع الأساسية لتصل إلى مستويات منخفضة لم يعرفها التاريخ. وأدت هذه العوامل، الى جانب سوء الأحوال الجوية وحقيقة أن المستثمرين زادوا من موجوداتهم من السلع الأساسية الأولية في حوافظهم، إلى حدوث زيادة هامة في الأسعار الإسمية بالدولار لعدد من السلع الأساسية. ومع ذلك، لم تستفد من هذا التطور جميع السلع الأساسية ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية. وتؤثر على الصورة المرتقبة الايجابية بوجه عام أن مشاعر السوق قد تتبدل بسرعة؛ وأن القياسات بعملات أخرى غير الدولار الأمريكي قد تكون أنسب لعدد من البلدان، اعتمادا على تركيب سلة واردات البلدان المصدرة، وأن سلعا أساسية كثيرة كان قد سبق بيعها بالفعل بعقود تم التفاوض عليها قبل الزيادة العامة في الأسعار؛ وأنه رغم هذه الزيادة السعرية ما زال معدل التبادل التجاري للسلع الأساسية أدنى تماما من مستوياته منذ عقد مضى.

٤- وأشار إلى حدوث تطور رئيسي في النظام التجاري العالمي منذ ختام الدورة الثانية للجنة هو استكمال جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وعلق على آثار جولة أوروغواي على الأسواق الدولية للسلع الأساسية وعلى مخاوف كثير من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية بشأن احتمال تآكل هوامشها التفضيلية نتيجة التخفيض في التعريفات بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية. وهناك ثلاث نقاط ذات صلة في هذا الصدد. أولا، بالنظر إلى مستوى التعريفات المنخفض بالفعل على عديد من السلع الأساسية الأولية غير المنافسة (كالبن والكاكاو والشاي والأخشاب الاستوائية ومعظم الركازات والمعادن بصورتها الأولية)، من المرجح أن تكون الخسارة في الأفضليات قليلة؛ ثانيا، وفيما يتعلق بالسلع الأساسية التي تنافس تلك المنتجة في البلدان الصناعية، كالقمح والأرز والسكر واللحوم والزيوت النباتية، سيستعاض

---

* للاطلاع على اختصاصات اللجنة الدائمة للسلع الأساسية، انظر مقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٩٨(د-٣٨)، المرفق، الفرع باء.

عن الحصص "بفرض توفير حد أدنى من الوصول" تطبق بعد تجاوزها حصص تعريفية مانعة، والنتيجة أنه لن يحدث تغيير كبير بالنسبة لتلك السلع الأساسية؛ ثالثا، وعلى نقيض ذلك، ستشهد البلدان النامية الأعضاء في مجموعة بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ تآكلا في فرصها المتميزة للوصول إلى السوق الأوروبية.

٥- وأشار إلى أن هناك مشكلة هامة لم تتناولها جولة أوروغواي وهي وجود حواجز تعريفية وغير تعريفية، معا يمنع مصدري السلع الأساسية الأولية من تحقيق تنويع رأسي. ورغم أن تصاعد التعريفة الجمركية ستحد منه بعض الشيء التخفيضات التعريفية بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية، إلا أنه لن يزول، وستظل أيضا مشكلة الحواجز غير التعريفية. وفيما يتعلق باتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة، توقع أن يؤدي ذلك إلى تخفيضات في الإعانات الزراعية وبالتالي في الإمدادات الفائضة في البلدان الصناعية، في حين قد يؤدي ذلك أيضا إلى تدهور معدلات التبادل التجاري للبلدان المستوردة للأغذية. وتعتزم أمانة الأونكتاد إجراء دراسات مناسبة بشأن هذه القضية المعقدة، وستتاح النتائج للجنة في الوقت المناسب.

٦- وأشار إلى البند ٣ من جدول الأعمال فقال إن بلدانا كثيرة في شرق آسيا، وبدرجة أقل في جنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا، حققت خلال العقدين الماضيين نموا وتنويعا اقتصاديين تحسد عليهما. وثمة عامل مشترك وراء هذا الأداء القوي وسهولة التكيف هو وجود قطاع نشط للسلع الأساسية. إن الدرس المستقى من هذه التجربة هو أنه رغم أن تقديم الحوافز الاقتصادية أمر لازم لنشوء ولقوة قطاع سلعي متنوع، فإن تعديلات السياسة العامة والمؤسسات اللازمة لذلك ليست خالية من التكلفة. إن محاولات استعادة ودعم التوازن في الميزانية والحسابات الخارجية كثيرا ما أدت إلى تخفيضات حادة في المخصصات القطاعية وفي توفير المرافق والخدمات الأساسية. وفضلا عن ذلك فإن القيود الهيكلية المتأصلة والمستمرة في النقل والاتصالات، والوساطة المالية، وشبكات التسويق والتخزين والبحث والتطوير، فضلا عن تنمية الموارد البشرية، ينبغي أن تحظى بالاهتمام الواجب في بلدان كثيرة. وربما تود اللجنة أن تركز عملها المقبل على تحديد واضح للأحوال التي يسرت في بعض البلدان من تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص.

٧- وانتقل إلى البند ٤ من جدول الأعمال، فقال إن معظم الآثار السلبية على البيئة نتيجة انتاج السلع الأساسية والتجارة فيها تنبع، بشكل أو آخر، من فشل الأسواق في أن تعكس بشكل كامل التكاليف والفوائد البيئية للنشاط الاقتصادي. ولذا فمن واجب الحكومات استحداث آليات تساعد على تدخيل هذه التكاليف والفوائد. وفي هذا الصدد ربما تكرس الأولوية لإلغاء أو تخفيض الإعانات على المدخلات التي لها آثار بيئية ضارة . كما أن الضرائب على أنشطة الانتاج أو الاستهلاك التي تضر بالبيئة، والحوافز من أجل ممارسة أنشطة غير ضارة بالبيئة، تبرر أيضا منحها أولوية عالية. وفي الحالات التي تبرر ممارسة رقابة كمية صارمة على نشاط ما، فإن هناك حاجة إلى الأخذ بأدوات تنظيمية. وأشار إلى الروابط بين قطاع السلع الأساسية والبيئة، فذكر أولا أن انتاج وتجهيز السلع الأساسية تسببا في بعض الحالات في حدوث ضرر بيئي كبير محلي أو عالمي، على نحو ما ناقشته اللجنة في دروتها الثانية. وعلى نقيض ذلك يمكن لقطاع السلع الأساسية أن يسهم ايجابيا في حل شتى مشاكل البيئة على الصعيدين المحلي والعالمي، في مراحل الانتاج والاستهلاك والتصريف. إن الاستفادة المتزايدة من منتجات لها مزايا بيئية يمكنها أن تسهم كثيرا في تغيير أنماط الاستهلاك بالطريقة المفضلة بيئيا التي وافقت عليها الحكومات في اعتماد الفصل الرابع من جدول أعمال الاستعداد للقرن الحادي والعشرين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ووجه الشكر إلى

حكومة هولندا لما قدمته من دعم سخي من ميزانيتها للأونكتاد في هذا المجال. كما شكر حكومة النرويج لما قدمته من دعم من ميزانيتها للعمل المتعلق بمبدأ تسعير التكلفة الكاملة وتنفيذه دعما للتنمية المستدامة. وقال إن اللجنة ربما تود أن تركز عملها المقبل على القضايا البيئية عند استعراض التطورات في مسائل حددت في الوثيقة TD/B/CN.1/25، بما في ذلك تحليل للفرص والقيود بشأن زيادة استخدام منتجات غير ضارة بالبيئة وآثار ازدياد انتاج وتصدير هذه المنتجات على توقعات التنمية في بلدان نامية بعينها.

٨- وأعرب عن أسفه لتعذر توافر وثائق الدورة في الوقت المناسب بكل اللغات. وقال إنه يتم بحث هذه المسألة على وجه الاستعجال، وأعرب عن أمله في أن يتمكن من تقديم تقرير بذلك إلى اللجنة خلال الدورة.

٩- وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (كينيا) إنه يتفق مع رأي الأمانة المعرب عنه في الوثيقة TD/B/CN.1/24، بأنه لا توجد وصفة فريدة يمكن أن تتبعها جميع البلدان لتحقيق التنوع وأن دعم المجتمع الدولي أمر لازم في هذا الصدد. وذكر أن عدم نجاح معظم البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء في التنويع جاء نتيجة أن الهبوط في كل من حجم حصائل الصادرات وقيمتها الحقيقية حدث في وقت ازدادت فيه التزامات الديون في المنطقة، في حين تناقصت التدفقات الصافية من الموارد المالية على أفريقيا من حيث القيمة الحقيقية، وحين ظهرت وطأة الأثر السلبي لبرامج التكيف الهيكلي على توفير الخدمات الاجتماعية. وقد قلل ذلك بشكل حاد من قدرة أفريقيا على توفير بيئة محلية مواتية يمكن أن تبني عليها تنويعا ذا مغزى. إن الجهود المحلية التي بدأتها معظم البلدان الأفريقية من أجل التنويع ستظل معرضة للخطر ما لم يتم التصدي لقضية الديون بطريقة شاملة. إن هذه الجهود تستحق دعم المجتمع الدولي، وخاصة حيث تتم بتكلفة اجتماعية كبيرة. وقال إن مسألة الوساطة المالية لها أهمية خاصة وحث المؤسسات المالية الدولية على إعطاء أولوية لهذه المسألة.

١٠- وأشار إلى أن البلدان الأفريقية تتعرض لقيود في تعيين فرص الأسواق لمنتجاتها وأن تسويق الصادرات من المرجح أن يصبح أشد تعقيدا بشكل متزايد مع تحرير وعولمة الانتاج. ووجه الشكر الى البلدان المانحة والوكالات والمؤسسات لدعمها الذي تقدمه في هذا المجال. وفيما يتعلق بإدارة المخاطر في مجال السلع الأساسية، قال إن مقرري السياسات ينبغي أن يتجهوا إلى الحصول على مزيد من المعلومات والإرشاد والنصح. ورحب باعتزام إنشاء مجالس تنويع وطنية في البلدان الأفريقية، لكنه شدد على ضرورة العناية بعدم الغوص في مستنقع البيروقراطية.

١١- وقال إن الاصلاحات الاقتصادية المحلية لن تدر ثمارها ما لم يتم إحراز تقدم في مجال توفير فرص الوصول إلى الأسواق. فإلى جانب التعريفات العالية التي تواجه بعض السلع الأساسية ذات الأهمية للبلدان النامية، تتمثل السمات الأساسية للحمائية القائمة في التصعيد التعريفي والحواجز غير التعريفية والحواجز التقنية، فضلا عن التدابير المتخذة مؤخرا والمتصلة بظروف العمل والبيئة. والى جانب ذلك، ما زالت الثنائية تهدد تنفيذ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ولا سيما حين يتعلق الأمر بالقوى الكبيرة. ولذلك فإنه يحث الأمانة على إجراء مزيد من التحليل لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

١٢- وأشار إلى الوثيقة TD/B/CN.1/25، فأعرب عن اعتقاده بأن الموضوع المعني له أهمية كبيرة لمعظم البلدان الأفريقية التي تشهد إحلال مواد تركيبية محل خاماتها الطبيعية في الاستعمالات النهائية الأساسية. وأيد الوثيقة بوجه عام واتفق على إمكانية الاضطلاع بالعمل المقبل مع التركيز على السلع الأساسية وعلى البلدان. كما حث المانحين على النظر في زيادة تمويلهم في هذا المجال.

١٣- وأعرب ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة عن اعتقاده بأن النظام التجاري الدولي المختل له أثر على جهود التنمية أكبر من أثر القيود الداخلية، واقترح تحديد مجالات جديدة يمكن فيها للصندوق المشترك للسلع الأساسية أن يساعد البلدان النامية في تخفيف الصعوبات في مثل هذه البيئة. وهناك قيد هام آخر على التنمية هو عبء الديون الثقيلة لأقل البلدان نموا المعتمدة على السلع الأساسية الذي شكل في عام ١٩٩٢ نحو ٦٠ في المائة من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بالتنويع والقدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية ذات المزايا البيئية، ذكّر اللجنة بأن التنويع الرأسي يرتبط ارتباطا وثيقا بنقل التكنولوجيا، وخاصة من أجل تجهيز المنتجات التامة الصنع وشبه النهائية، وأشار مع الأسف إلى استمرار تآكل الفرص التجارية للبلدان النامية في هذا المجال. وقال إن إمكانات التكنولوجيا الاحيائية في أن تحل محل منتجات زراعية محلية معينة لها أهميتها للبلدان النامية، وذلك مثلا بانتاج زبدة الكاكاو التركيبية ونكهة الونيلية (الفانيليا) والمُحلّيات الغذائية، لها أثر مدمر ويتطلب إجراءً عاجلاً. وأضاف أن الوقت قد حان لكي يجري الأونكتاد دراسات جادة بشأن هذا الأمر.

١٤- وأشار ممثل اليابان إلى حالة الكساد الطويلة لأسعار السلع الأساسية والشك في انتعاشها المتواضع، فقال إن أكثر السبل فعالية لاستقرار الأسعار وتوريد السلع الأساسية هو تحقيق أكبر قدر من شفافية السوق عن طريق تبادل المعلومات من جانب، وتعديل حجم الانتاج من جانب آخر. وفي الوقت نفسه، ينبغي للبلدان النامية أن تبذل الجهود لتنشيط الصادرات من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي واستكشاف أسواق جديدة، بما في ذلك التجارة بين بلدان الجنوب، وتقصي فرص السوق والاستثمار في الأسواق المحلية. وأشار إلى القيود الخطيرة التي تواجه البلدان النامية، بما في ذلك عبء الديون ونقص رأس المال والتكنولوجيا المناسبة، فحث المجتمع الدولي على توفير المساعدة المالية والتقنية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف معا، وذلك مثلا تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والصندوق المشترك.

١٥- وأعرب ممثل كندا عن تأييده لعمل الأمانة في ثلاثة مجالات هي تحسين أداء أسواق السلع الأساسية - ويستحق عمل أفرقة الخبراء المخصصة المعنية بالتبادلات السلعية وإدارة المخاطر في تجارة السلع الأساسية اهتماما خاصا في هذا الصدد - والتنمية المستدامة؛ والتنويع.

١٦- واتفق ممثل اندونيسيا مع وفد جمهورية تنزانيا المتحدة، وقال إن المشكلة الرئيسية للتجارة في السلع الأساسية تكمن في اختلال هيكل السوق الدولية، وأورد العرض المتزايد من البلدان المتقدمة باعتباره السبب الرئيسي في هبوط أسعار السلع الأساسية. وقال إن جهود التنويع التي تضطلع بها كثير من البلدان النامية، بما في ذلك بلده، ينبغي أن يواكبها تغيير مسار العرض الزائد في الأسواق الدولية. ودعا الصندوق المشترك والأونكتاد إلى تقديم المساعدة في سياسات وتدابير التنويع، وأكد أن هناك ثغرة في المعلومات في النهوض بالتكنولوجيا كثيرا ما تعطّل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. إن تدخيل التكاليف البيئية هو وسيلة فعالة محتملة لتقليص العيوب في أسعار المنتجات المفضلة بيئيا. وينبغي أن

تركز المناقشات المقبلة على الوسائل التي يمكن بها تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية ذات المزايا البيئية. وأشار في ختام كلمته إلى بيان ممثل الصندوق المشترك بمناسبة الذكرى الثلاثين على إنشاء الأونكتاد الذي قال فيه إن أسعار السلع الأساسية التي توفر عوائد عادلة ومجزية لمنتجي ومصدري السلع الأساسية هي الأسعار التي تخفف من الفقر الحقيقي المستمر والدائم.

١٧- وتحدث ممثل ألمانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فأشار إلى التقلب العالي في الأسعار في أسواق السلع الأساسية العالمية. وقال إن هبوط القيمة الحقيقية لأسعار السلع الأساسية في بداية التسعينات إلى أدنى مستوياتها في هذا القرن يمكن أن يعزى جزئيا إلى التطورات الهيكلية الذي حدث فيها تحسن ملموس في كفاءة انتاج السلع الأساسية في حين مالت إلى الهبوط الأهمية النسبية للسلع الأساسية كمدخلات لكثير من السلع المصنوعة، كما يعزى جزئيا إلى الانكماش الذي أثر على البلدان الصناعية في أوائل التسعينات. وعلى نقيض ذلك، فإن أسباب الزيادة الملموسة في الأسعار الشاملة للسلع الأساسية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٤ ترجع إلى المستويات الأعلى للطلب على السلع الأساسية، التي ارتبطت بنمو محسن كثيرا في الاقتصاد العالمي ككل، فضلا عن عدد من العوامل التي تتصل بسلع أساسية محددة.

١٨- وفيما يتعلق بالوثيقة TD/B/CN.1/24، قال إنه يؤيد الاستنتاج بأن سياسة التنويع يجب أن تتكيف وفقا للظروف والاحتياجات المحددة لكل بلد وأن التنويع ينبغي اعتباره جانبا واحدا من نهج للسياسة العامة ينبغي اتباعه في ضوء إمكانات التنمية الشاملة للبلد وفي ضوء ميزته النسبية. إن التنمية أولا وقبل كل شيء هي عملية كاملة وليست خطوة وحيدة. كما أعرب عن تأييده لاستنتاجات الوثيقة بأن وجود قطاع قوي للسلع الأساسية هو أساس جيد لتنويع الصادرات وأن أداء كثير من البلدان النامية المخيب للآمال في مجال التنويع ربما يعزى إلى مشاكل على جانب العرض وإلى نقص القدرة على المنافسة. واشار إلى أن دور البحث والتطوير يمكن أن يكتسب أهمية نتيجة للاعتبارات البيئية. كما يمكن التركيز على تنمية واستغلال والموارد والمعارف المحلية.

١٩- واعتبر أن فرع الوثيقة المكرس لفرص الأسواق عظيم القيمة، إذ لا شك أن التسويق المحسّن هو طريق كثير من البلدان النامية لتحسين فرصها التصديرية. وأشار في هذا السياق إلى الحاجة إلى تحسين القدرة على الاستفادة من تقنيات التسويق الحديثة وفرص الحصول على المعلومات المتصلة بالتجارة. وفيما يتعلق بهذا الأمر الأخير، قال إن عمل الأونكتاد في مجال الكفاءة في التجارة يشكل إسهاما قيما.

٢٠- وفيما يتعلق بدعم التنويع المقدم من المجتمع الدولي، ذكر أن مؤسسات عديدة ساعدت البلدان النامية في هذا الميدان، وأورد في هذا الصدد المساعدة المقدمة من شتى مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

٢١- وأشاد بالأمانة لإعدادها الوثيقة TD/B/CN.1/25 التي قدمت استعراضا عاما قيما للتطورات المحتملة التي يمكن عن طريقها تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية ذات المزايا البيئية. وأضاف أنه من أجل إجراء استعراض منصل للتوقعات بالنسبة لفرادى المنتجات، قد تشكل الاجتماعات الأكثر تخصيصا محفلا أفضل من اللجنة الدائمة للسلع الأساسية. واقترح أن تخصص الهيئات السلعية الدولية مزيدا من الاهتمام لقضايا البيئة. وقال إن تحليل دورة حياة الجوت الذي أُجري بناء على طلب المنظمة الدولية للجوت هو مثال جدير بالثناء في هذا الصدد.

٢٢- إن قوى السوق، يساعدها وعي متزايد من المستهلكين بمزايا المنتجات غير الضارة بالبيئة، تشكل مصدرا رئيسيا للتطورات في مجال البيئة. وفضلا عن ذلك، فإن التدابير المالية والسعرية للتشجيع على تدخيل التكاليف البيئية من شأنها أن تؤدي إلى تغيرات كبيرة في أنماط الاستهلاك. ولذا يقترح أن يجري الأونكتاد دراسة بشأن استصواب وجدوى توفير الحوافز في البلدان النامية من أجل تنشيط اهتمام أكبر بمسائل البيئة والمزايا البيئية المحتملة.

٢٣- وقال إنه في حين أن الاقتراحات الواردة في الجزء الرابع من الوثيقة تبدو بالأحرى عامة وتحتاج إلى دراسة على أساس كل حالة على حدة، فإنه يتفق على أنه من المفيد توفير معلومات محسنة عن خصائص المنتجات الطبيعية وأن التسويق الفعال أمر أساسي. واقترح أن تبقي اللجنة قيد الاستعراض التطورات المتعلقة بالمسائل المحددة في الوثيقة.

٢٤- وأطلع ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة اللجنة على آراء منظمته بشأن البندين ٣ و٤ من جدول الأعمال. وقال إن تحسين فرص الأسواق للسلع الأساسية هو بند دائم في مداولات الأفرقة السلعية الحكومية الدولية الـ ١١ في منظمة الأغذية والزراعة. كما أن التنقيح الأخير لاستقاطات منظمته في مجالات العرض والطلب والتجارة في السلع الأساسية الزراعية حتى سنة ٢٠٠٠ من أجل تقييم أثر جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يتوقع أن يسلط مزيدا من الضوء على فرص الأسواق المقبلة للسلع الأساسية الزراعية للبلدان النامية. واسترعى اهتمام اللجنة إلى اسهام منظمة الأغذية والزراعة في جهود المجتمع الدولي من أجل تعزيز لتنويع السلع الأساسية. وذكر بصفة خاصة التحليل الذي أُجري للأمين العام للأمم المتحدة والذي أدى إلى اقتراح بإنشاء مرفق لنويع السلع الأساسية لأفريقيا. وما زالت المناقشات جارية بشأن الاقتراح الذي يتضمن إنشاء مجالس تنويع وطنية تضم الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع العلمي والمنظمات المتعددة الأطراف.

٢٥- وأشاد بالأونكتاد لإعداد الوثيقة TD/B/CN.1/25، وأعرب عن ارتياحه إذ إن جوانب معينة من هذا الموضوع، التي بدأ الفريق الحكومي الدولي المعني بالألياف الصلبة في منظمة الأغذية والزراعة العمل فيها منذ تاريخ يرجع إلى عام ١٩٨٨، قد اجتذبت الآن اهتماما أوسع. كما أبرزت الوثيقة بشكل جيد مأزق التحديد الواضح للمنتج الذي يكون أكثر ملاءمة للبيئة من غيره. وأشار في هذا الصدد إلى بعض الألياف الطبيعية التي يصعب فيها تحديد ما إذا كان الضرر البيئي للمنتجات الطبيعية، إذا قيس على مدار الدورة العمرية الكاملة، أقل من الضرر الذي تسببه منتجات تركيبية منافسة. وقد خلص تقرير الأونكتاد إلى وجود حلول تقنية بسيطة نسبيا لمواجهة الضرر البيئي الذي يسببه انتاج وتجهيز هذه الألياف. غير أن هذه التدابير تحتاج إلى مساعدة مالية كبيرة لتمكين البلدان النامية من تدخيل آثارها البيئية الخارجية من أجل جعل منتجاتها أكثر قدرة على المنافسة بيئيا.

٢٦- وأشار ممثل النرويج إلى الترابط القائم بين البندين الموضوعيين في جدول الأعمال، فقال إن تحسين أحوال السوق للمنتجات غير الضارة بيئيا من شأنه أن يوفر تماما فرصا جديدة للتنويع أمام البلدان النامية. إن حقيقة استمرار وجود مسألة التنويع كسمة بارزة في عمل اللجنة لسنين عديدة تؤكد اعتماد كثير من البلدان النامية على سلع أساسية قليلة في الحصول على حصائل صادراتها. وبالنظر إلى عدم وجود وصفة قابلة للتطبيق عالميا لتقليل الاعتماد المفرط على السلع الأساسية، ينبغي أن يستند التنويع إلى عمليات

تقييم محددة بالأسواق وبالسلع الساسية، وتطبيق سياسات تسويق مناسبة لتكملة عمليات الانتاج المنافس. كما أن فرص الوصول إلى الأسواق تمثل جانبا حيويا للتنويع. ويمكن للأونكتاد، من خلال فريقه العامل المخصص للفرص التجارية المتاحة ومن خلال نقاطه التجارية، فضلا عن مركز التجارة الدولية، أن يزود البلدان النامية بمعلومات مفيدة تتصل بالتجارة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بقدرة المنتجات الطبيعية ذات المزايا البيئية على المنافسة، أشار إلى أن التنشيط المكثف وبناء الوعي يمثلان اجراءين فعالين على المدى القصير لعرض المنتجات على جمهور أوسع . وفي الوقت نفسه ينبغي بذل الجهود للتغلب على مشاكل العرض التي كثيرا ما تعرقل تدفق تسويق هذه المنتجات. ولو لم تكن هناك عمليات انتاج خاطئة، لأمكن تأهيل كثير من المنتجات الأخرى باعتبارها غير ضارة بالبيئة؛ ودعا الهيئات السلعية الدولية إلى دراسة الجوانب البيئية لسلعها الأساسية المحددة. واختتم كلمته بالقول بأن ازدياد الطلب على المنتجات غير الضارة بالبيئة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل وتخفيف الفقر، وهما شرطان لازمان للحد من تدني البيئة وتحقيق تنمية مستدامة في البلدان النامية.

٢٧- واشار ممثل الأرجنتين إلى البند ٣ من جدول الأعمال، فلاحظ أن مسألة التنويع يُنظر إليها الآن في ضوء نتيجة جولة أوروغواي. وأعرب عن اعتقاده بأنه يتعين على الأمانة أن تجري تحليلا أكثر تفصيلا لهذه المسألة. وقال إن خلق فرص أكبر للتنويع ينبغي في حالات كثيرة أن يوضع في السياق الاقتصاد الكلي. وفي هذا الصدد أشار إلى أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أيدت في الدورة الثانية المبادرة الرامية إلى تدعيم موارد الميزانية من أجل التعاون التقني، وتساءل عن التقدم المحرز في هذا الاتجاه.

٢٨- وانتقل إلى البند ٤، فاعتبر أن تعزيز المنتجات الغذائية العضوية من شأنه أن يساعد البلدان النامية على تحسين مركزها التنافسي في السوق العالمية وأن يعزز أنماط انتاج المستدامة. ومن الأساسي أن يتم بدقة تحديد المزايا والعيوب في مختلف مراحل الدورة العمرية لمنتج ما. ولذلك يؤيد وفده الاقتراح الوارد في الفقرة ١٠٧(أ) من الوثيقة TD/B/CN.1/25 ويود أن تضطلع الأمانة بعمل بشأن هذا الجانب. إن المنتجات التي تنمو عضويا لها دور هام تؤديه، لكن من المهم ضمان أن يستند هذا الشكل من أشكال الانتاج إلى قاعدة الموارد الطبيعية - حيث قد تتمتع البلدان النامية بمزية ما - لا إلى سياسات تقديم الاعانات. ولاحظ باهتمام الاقتراح الخاص بإنشاء قاعدة بيانات من أجل تعزيز تسويق هذه المنتجات في البلدان المتقدمة (المرجع نفسه، الفقرة ١١٤) وحث الأمانة على صقل تفاصيل هذه المبادرة.

٢٩- وفيما يتعلق بالموضوعين التوأم المتمثلين في القدرة التنافسية السعرية والأنظمة الحكومية، أشار بصفة خاصة إلى الفقرتين ١٠٠(أ) و١١٦(أ) من الوثيقة TD/B/CN.1/25، وقال إن الاعانات التي تحولت إلى آثار خارجية سلبية لم تؤثر فحسب على البيئة المحلية من خلال الاستغلال المفرط بل نقلت أيضا أثرها الضار إلى مجالات أخرى من خلال عمل الآلية السعرية. والنتيجة أن البلدان النامية اضطرت إلى زيادة انتاجها للحفاظ على مستوى الدخل المستمد من الصادرات التي أزاحتها من أسواقها الطبيعية المنتجات المعانة لمنافسيها من البلدان المتقدمة.

٣٠- وأعرب في ختام كلمته عن تأييده لعمل اجتماع الخبراء المعني بإدارة المخاطر الذي عقد خلال الأسبوع السابق والذي أكد حاجة البلدان النامية إلى أن تتفهم وتستخدم بشكل أفضل الآليات المناسبة لما فيه صالحها.

٣١- وأشار ممثل الصين إلى أن ١١٥ من البلدان النامية ما زالت تعتمد على السلع الأساسية بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة من مجموع حصائل صادراتها، حسب المعلومات التي نشرت مؤخراً في الكتيب الاحصائي للأونكتاد، فاستخلص من ذلك أن حصائل صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية لا تزال تشكل، بالنسبة لأغلبية هذه البلدان أحد الموارد المالية الهامة وشرطا أساسياً للتنمية الاقتصادية. غير أن أسعار بعض السلع الأساسية لا تزال تهبط، بالرغم من الانتعاش الذي سجلته هذه الأسعار مؤخراً، كما أن جولة أوروغواي لا تأخذ تماما في الاعتبار المصالح الخاصة للبلدان النامية، وخاصة من حيث الحواجز التعريفية وغير التعريفية. وفي ضوء ما تقدم، تتسم أعمال الدورة الجارية، بأهمية حقيقية. وأيد الرأي القائل بأنه لا توجد وصفة فريدة للتنويع وقال إنه ينبغي للبلدان أن تقيم برامج التنويع لديها تبعاً لظروفها الخاصة، وإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذا الجهد. واضاف قائلاً إن الصين تقوم بإنشاء اقتصاد سوق اشتراكي تؤدي فيه آلية السوق دوراً أساسياً في توزيع الموارد تحت الرقابة الكلية للدولة. وإن نصيب السلع الأساسية في صادرات الصين يتناقص لصالح البضائع المصنوعة وشبه المصنوعة، لكن السلع الأساسية ما زالت تشكل جزءاً كبيراً من حصائل النقد الأجنبي. وقد دلت التجربة على أنه يلزم، لحل مسألتي تنويع الصادرات والفرص السوقية للبلدان النامية، لإيجاد سياسات وطنية مناسبة لكل بلد فحسب، بل أيضاً إيجاد سياسات دولية مواتية. ومع عولمة الاقتصاد العالمي، فإن تدعيم التعاون بين الجنوب والشمال يواكب مسار التاريخ ويعد ضرورة للانتعاش الاقتصادي. وينبغي للأونكتاد أن يمارس دوراً ايجابيا في هذا الصدد مثلما فعل في الماضي.

٣٢- وأبرز ممثل الفلبين مخاطر الاعتماد المفرط على السلع الأساسية، وأورد الخبرة التي مر بها بلده في أعقاب الهبوط الضخم في أسعار السكر. وقال إن هناك صلة حتما بين التنويع والنمو الاقتصادي، وأن مسارات العمل التي أوصت بها الأمانة هي أقل ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي لدعم التنويع. ووصف وثيقة الأمانة بشأن تحسين الأسواق للمنتجات الطبيعية ذات المزايا البيئية بأنها مثيرة ومليئة بالمعلومات ودعا إلى نشرها على أوسع نطاق. وقال إنه من المفيد تبادل الخبرات في تنمية منتجات غير ضارة بالبيئة. وللأونكتاد دور هام يؤديه في زيادة وعي المنتجين والمستهلكين في كل من البلدان المتقدمة والنامية بإمكانات البلدان النامية فيما يتعلق بالمنتجات غير الضارة بالبيئة.

٣٣- ولاحظ ممثل سويسرا أنه رغم أنه من الواضح أن الاقتصاد الأفضل تنوعا يكون أقل تعرضا للصدمات الخارجية، فإن تحقيق التنويع للصادرات هو بالأحرى عملية طويلة ومعقدة. إن الأمثلة التاريخية والحديثة تشير إلى أن وجود قطاع زراعي قوي ومنافس من شأنه أن يولد نموا اقتصاديا، وهو شرط لازم وإن لم يكن كافياً، لنجاح التنويع. ولذا ينبغي على البلدان النامية أن تسعى إلى تحسين القدرة التنافسية لقطاع سلعها الأساسية. وأكد أن للقطاعين الحكومي والخاص معا دورا هاما يؤديانه في التنويع والتنمية. وينبغي للحكومة أن توفر الإطار القانوني والاقتصادي الكلي وأن تضطلع بمسؤوليات في تنمية البنية الأساسية العمرانية ورأس المال البشري بما يفضي إلى تعزيز أنشطة القطاع الخاص. وقد قررت سويسرا تعزيز تعاونها مع الأونكتاد والبنك الدولي في مجال إدارة مخاطر السلع الأساسية. ورحب بتبادل الخبرات الذي حدث في هذا المجال في اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بإدارة المخاطر في تجارة السلع

الأساسية، وخاصة في وجود خبراء من القطاع الخاص، وشجع الأونكتاد على أن يواصل، في حدود الموارد المالية القائمة، عمله بشأن التوصل إلى وسائل مبتكرة لجعل قطاع السلع الأساسية عاملا مسهما في التنمية الاقتصادية المستدامة.

٣٤- وقال إنه في حين أن بعض السلع الأساسية لها مزايا بيئية خاصة بها دون غيرها، إلا أن أساليب الانتاج والتجهيز تقرر في النهاية انعدام الضرر البيئي لسلعة أساسية ما. ولذا ينبغي أن تركز البحوث على هذه الوسائل. وهناك موضوع آخر يثير الاهتمام هو الإمكانات التصديرية للبلدان النامية في السلع الأساسية المشمولة بالوثيقة. ففي مجال الوقود الاحيائي مثلا، سبق لبعض البلدان في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وضع برامج إما للاستفادة من الفوائض الزراعية كوقود أو استخدام الأرض المُراحة لزراعة المحاصيل اللازمة. وقد تكون هناك بعض إمكانات للمنتجات المتخصصة في الحالات التي تستطيع فيها التغلب على صعوبات المنافسة. إن وضع العلامات الايكولوجية أمر فائق الأهمية إذ يسمح للمستهلكين بأن يتبينوا المنتجات غير الضارة بالبيئة والتي قد يكونوا على استعداد لدفع علاوة مقابلها.

٣٥- وأيدت ممثلة جامايكا بيان ممثل الأرجنتين. وفيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال، قالت إن جامايكا من بين البلدان النامية الكثيرة التي عجزت عن تحقيق التنويع المستدام. وهذا يُعزى أساسا إلى نقص ما يكفي من موارد فائضة. وأضافت أن ثمة حاجة إلى دعم مالي إضافي، ودعت المجتمع الدولي، وخاصة المؤسسات المالية الدولية، إلى زيادة جهودها لتقديم المساعدة بشروط أفضل في مجالات مثل تخفيف عبء الدين. كما أن ثمة حاجة إلى إعادة التدريب وإلى الاستخدام البديل للموارد إن كان يراد لجهود التنويع أن تكلل بالنجاح. وثمة حاجة إلى اقناع المزارعين وصغار ملاك الأراضي بأن تحويل الانتاج إلى محصول جديد لن يجعلهم على الأقل أسوأ حالا من ذي قبل. ولذا فإن شروط الوصول إلى الأسواق لها أهمية حيوية.

٣٦- وفيما يتعلق بنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، لاحظت مع القلق أن البلدان المتلقية للأفضليات في مجموعة بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ ستواجه تآكلا في هوامشها التفضيلية في السوق الأوروبية فيما يتعلق بالسلع الأساسية التي تشكل لبعض هذه البلدان مصدرا رئيسيا لحصائل الصادرات. وما لم تصبح هذه البلدان منتجا أكثر كفاءة، فإنها ستواجه الاحتمال الكئيب بالخروج قسرا من أسواق صادراتها التقليدية. وينبغي للأونكتاد أن يساعد في إجراء البحوث بشأن كيف يمكن للمصدرين والمنتجين المتأثرين أن يظلوا منافسين. وبالرغم من التقدم المحرز، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تقلل أكثر من الحواجز التعريفية وغير التعريفية المتبقية. كما اقترحت أن يواصل الأونكتاد مساعدته المقدمة إلى البلدان النامية التي تواجه شكوكا إزاء تقلب أسعار السلع الأساسية وخطر أن تهدد المواد التركيبية والتكنولوجيا الاحيائية بإبعادها كلية عن الأسواق.

الفصل الأول

تحليل طرق وسبل تحسين الفرص السوقية للسلع الأساسية في الأجل المتوسط، مع التركيز على دراسة أفضل الطرق لتحقيق التنويع، ومع مراعاة القدرة التنافسية، والاتجاهات والفرص السوقية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٣٧- كانت الوثيقة التالية معروضة على اللجنة الدائمة عند نظرها في هذا البند:

"تحسين الفرص السوقية للسلع الأساسية في الأجل المتوسط، مع التركيز على تحقيق التنويع" - تقرير من أمانة الأونكتاد (TD/B/CN.1/24).

الإجراء الذي اتخذته اللجنة الدائمة

٣٨- اعتمدت اللجنة الدائمة في جلستها ١٣ (الختامية) المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ مشروع الاستنتاجات المتفق عليها المقدم من الرئيس والوارد في TD/B/CN.1/L.8 (للاطلاع على الاستنتاجات المتفق عليها، انظر المرفق الأول أدناه).

الفصل الثاني

تحديد السبل الكفيلة بتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية ذات الفوائد البيئية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٩- كانت الوثيقة التالية معروضة على اللجنة الدائمة عند نظرها في هذا البند:

"تخفيف وطأة الاستهلاك على البيئة دون المساس برضا المستهلك" - تقرير من أمانة الأونكتاد (TD/B/CN.1/25).

الإجراء الذي اتخذته اللجنة الدائمة

٤٠- اعتمدت اللجنة الدائمة في جلستها ١٣ (الختامية) المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ مشروع الاستنتاجات المتفق عليها المقدم من الرئيس والوارد في TD/B/CN.1/L.8 (للاطلاع على الاستنتاجات المتفق عليها، انظر المرفق الأول أدناه).

الفصل الثالث

تقريرا الهيئتين الفرعيتين للجنة الدائمة*

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤١- عُرض على اللجنة الدائمة، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، التقريران التاليان لهيئتيها الفرعيتين:

- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتنغستن عن دورته الثانية (٨-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣) (TD/B/CN.1/TUNGSTEN/8 - TD/B/CN.1/18).

- تقرير الاجتماع الاستعراضي الثالث المخصص للبوكسيت (٢-٣ أيار/مايو ١٩٩٤) (TD/B/CN.1/RM/BAUXITE/9 - TD/B/CN.1/20).

الإجراء الذي اتخذته اللجنة الدائمة

٤٢- أحاطت اللجنة الدائمة علماً، في جلستها ١٣ (الختامية) المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بتقريري الهيئتين الفرعيتين المشار إليهما في الفقرة ٤١ أعلاه وأيدت توصية الاجتماع الاستعراضي الثالث المخصص للبوكسيت فيما يتعلق باجتماعه القادم (الرابع) كما ورد في الفقرة ١٧ من تقرير الاجتماع.

---

* للاطلاع على الإجراء الذي اتخذته اللجنة الدائمة فيما يتعلق بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بركاز الحديد عن دورته الثالثة وتقرير فريق الخبراء المخصص لإدارة المخاطر في تجارة السلع الأساسية، انظر الفصل الرابع - هاء أدناه.

الفصل الرابع

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٤٣- افتتح الدورة الثالثة للجنة الدائمة للسلع الأساسية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ السيد س. جمال الدين (بنغلاديش) أحد نواب رئيس اللجنة الدائمة في دورتها الثانية.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٤- انتخبت اللجنة الدائمة للسلع الأساسية، في جلستها العامة العاشرة (الافتتاحية) المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس:	السيدة ل. فيدمر	(سويسرا)
نواب الرئيس:	السيد ج. ج. يامباو	(الفلبين)
	السيد م. دياليليغن أريغا	(اثيوبيا)
	السيد هـ. أتشينتروب	(المكسيك)
	السيد ر. رورلاخ	(ألمانيا)
	السيد ي. أفاناسييف	(الاتحاد الروسي)
المقرر:	السيد س. سيا بي	(كوت ديفوار)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٥- وفي الجلسة نفسها أقرت اللجنة الدائمة جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/CN.1/23. وبالتالي فإن نص جدول الأعمال للدورة الثالثة هو الآتي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تحليل طرق وسبل تحسين الفرص السوقية للسلع الأساسية في الأجل المتوسط، مع التركيز على دراسة أفضل الطرق لتحقيق التنويع، ومع مراعاة القدرة التنافسية، والاتجاهات والفرص السوقية

٤- تحديد السبل الكفيلة بتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية ذات الفوائد البيئية*

٥- تقريرا الهيئتين الفرعيتين للجنة الدائمة

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة الدائمة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة الدائمة المقدم الى مجلس التجارة والتنمية.

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة الدائمة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٦- اقرت اللجنة الدائمة في جلستها ١٣ (الختامية) المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة، كما هو مبين في الوثيقة TD/B/CN.1/L.9 (للاطلاع على جدول الأعمال المؤقت، انظر المرفق الثاني أدناه).

---

* تم الاتفاق على تفادي ازدواج الجهود.

هاء - مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٤٧- كان من المقرر أن تناقش اللجنة الدائمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال تقريري فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بركاز الحديد عن دورته الثالثة (٢٤-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)* وفريق الخبراء المخصص لادارة المخاطر في تجارة السلع الأساسية (٢٦-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)** ولأسباب فنية، لم يتوفر هذان التقريران لتبحثهما اللجنة وإنما قدمت تقارير شفوية. وقد أحاطت اللجنة علماً بهذه التقارير.

واو - اعتماد تقرير اللجنة الدائمة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٤٨- اعتمدت اللجنة الدائمة في جلستها الختامية مشروع التقرير عن دورتها الثالثة (TD/B/CN.1/L.7) وأذنت للمقرر باستكمال التقرير النهائي حسب الاقتضاء.

---

* صدر التقرير النهائي فيما بعد بوصفه الوثيقة TD/B/CN.1/21-TD/B/CN.1/IRON ORE/15.

** صدر التقرير النهائي فيما بعد بوصفه الوثيقة TD/B/CN.1/22-TD/B/CN.1/GE.1/4.

المرفقات

المرفق الأول

الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها اللجنة الدائمة بشأن البنود ٣ و٤ و٥ و٧ من جدول الأعمال*

١- لاحظت اللجنة الدائمة للسلع الأساسية أن أسعار الكثير من السلع الأساسية، بعد أن هبطت في الأعوام الماضية إلى أدنى مستويات عرفتها في تاريخها من حيث القيمة الحقيقية، قد ارتفعت بحدة من حيث القيمة الاسمية في عام ١٩٩٤، مدفوعة بتحسن الطلب وانخفاض تأثير المخزونات واهتمام المستثمرين وتحركات العملات، ولكن الأمر ظل كما كان عليه من حيث عدم استواء هذا التطور في السعر، إذ ركدت أسعار بعض السلع الأساسية بينما هبطت فعلاً أسعار غيرها، هذا فضلا عن أن أسعار السلع أساسية معينة ظلت من حيث القيمة الحقيقية أقل مما كانت عليه في العقدين السابقين.

٢- وتتطلع اللجنة إلى التصديق على اتفاقات جولة أوروغواي وبدء نفاذها قريبا، لكي يبدأ تحقق الفوائد التي يمكن توقع أن تعود على كل البلدان، ولكن البلدان النامية على الأخص، من تقوية القواعد والمؤسسات ومن تحسين شروط الوصول إلى الأسواق. وذُكر خاصة اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة، فهو ذو أهمية خاصة في سياق السلع الأساسية، إذ إنه سيفضي إلى تخفيضات في الإعانات الزراعية، وبالتالي في المعروضات الفائضة في البلدان الصناعية، ولكنه قد يزيد أيضا من تكاليف الواردات بالنسبة للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية على أساس مؤقت.

٣- ورحبت اللجنة بالتفكيك التدريجي المتفق عليه لنظام الاتفاق المتعدد الألياف نتيجة لجولة أوروغواي، الأمر الذي سيكون مفيدا للغاية بالنسبة لمنتجي البلدان النامية الأكفاء. ولوحظ أن تصاعد التعريفات ستحدّ منه نوعا ما التخفيضات المتفق عليها في جولة أوروغواي في التعريفات بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية، ولكن لوحظ أنه ستظل هناك مشاكل ناشئة عن الحواجز غير التعريفية التي تعرقل جهود مصدري السلع الأساسية الأولية للتنويع رأسيا في تصدير منتجات ذات قيمة مضافة.

---

* اعتمدت في الجلسة ١٣ (الختامية) للجنة الدائمة المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

٤- ودرست اللجنة بتعمق الروابط بين القدرة على المنافسة والتنويع، وقد بيّن التحليل الإحصائي الذي عرضته الأمانة أنه يمكن استخلاص بعض التعميمات ولكن يجب دائما تكييف نهوج السياسة العامة لكي تلائم الظروف الخاصة لكل بلد. فيمكن للتنويع المساهمة مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي الإجمالي عندما يجري بطريقة تناسب احتياجات البلد. وينبغي اعتبار التنويع أحد الجوانب الهامة لمنهج للسياسة العامة يمكن اتباعه على ضوء إمكانيات التنمية إجمالا واعتبارات الميزة النسبية.٥- ولاحظت اللجنة مع القلق أن أغلب البلدان التي كانت مستويات اعتمادها على ثلاث سلع أساسية عالية جدا قبل خمسة عشر عاما أو أكثر ما زالت شديدة الاعتماد عليها. وهذه البلدان تحقق في أغلب الحالات معدلات نمو أقل من المتوسط، وأغلبها أيضا بلدان منخفضة فيها مستويات نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. ووجود قطاع سلعي قوي أساس طيب لتنويع الصادرات، رأسيا وأفقيا على السواء، وقد كانت المشاكل من جانب العرض والافتقار إلى القدرة على المنافسة في القطاع السلعي من العوائق الهامة أمام الأداء الاقتصادي لكثير من البلدان المصدّرة للسلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا، في الأعوام الأخيرة.

٦- وكان من رأي اللجنة أن الإصلاحات الاقتصادية الكلية الملائمة، وإصلاحات السياسة التجارية، والسياسات المناسبة لأسعار الصرف، وتسهيل الوصول إلى العملات الأجنبية من أجل المدخلات المستوردة، وتهيئة مناخ موات للاستثمار، وتنمية القطاع المالي المحلي، وبذل الجهود لتحسين البنية الأساسية، وتدابير تعزيز الصادرات، ولا سيما التجارة بين الجنوب والجنوب، وتشجيع البحث والتطوير وتكوين رأس المال البشري، كلها مجالات ذات أولوية للسياسة العامة في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية. كما كان من رأي اللجنة أن تحرير الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك الحدّ من تصاعد التعريفات، والدعم المالي والتقني من المجتمع الدولي، وتذليل وإزالة الحواجز أمام الخروج، أمور ضرورية لنجاح جهود التنويع.

٧- ولاحظت اللجنة أن تحسين التسويق سيكون هو أيضا أداة هامة لتحسين إمكانيات التصدير لدى البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية. والقدرة على استخدام أدوات التسويق العصرية، وتحسين الوصول إلى المعلومات المتصلة بالتجارة، والقوة التجارية، وعرض المنتجات وترويج الصادرات الفعال، كلها عناصر ضرورية لسياسة تسويق شفافة، إذ يمكنها فتح فرص أسواق جديدة وتحقيق مكاسب من حيث الأسعار المتحققة. وأعمال الأونكتاد في ميدان الكفاءة في التجارة على إثر الندوة الدولية للأمم المتحدة بشأن الكفاءة في التجارة التي عقدت مؤخرا في كولومبوس بأوهايو ستفيد هي أيضا البلدان النامية في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، ينبغي استعراض تقسيم العمل بين شتى المؤسسات التي توفر مساعدة تقنية متصلة بالتجارة، بما في ذلك الأونكتاد والغات/منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، للأونكتاد والغات، بهدف الاستفادة تماما من نقاط القوة الموجودة وزيادة تأثيرها مجتمعة وتفادي الازدواج بلا داع.

٨- ولاحظت اللجنة أن هناك أمثلة ساهم فيها إنتاج السلع الأساسية وتجهيزها في حدوث ضرر بيئي محلي أو عالمي كبير، لذا كان من مصلحة كل من المنتجين والمستهلكين التعرف على سياسات وتدابير يمكنها تخفيف هذا الضرر. بيد أنه يمكن أيضا لإنتاج السلع الأساسية توفير خدمات بيئية ذات بال عندما يجرى على نحو مستدام، وذلك مثلا بالحد من تحات التربة والعمل كبالوعة للكربون والحد من الإجهاد البيئي بتوفير منتجات لها مزايا بيئية. يضاف إلى هذا أن تحسين القدرة على المنافسة وزيادة استخدام منتجات مواتية للبيئة يمكنهما أيضا المساعدة في زيادة موارد العملات الأجنبية لدى البلدان النامية التي تنشأ منها الكثير من مثل هذه المنتجات، سواء كان ذلك من خلال زيادة الصادرات أو عن طريق الاستعاضة عن

الواردات. ومن الضروري مواصلة العمل بشأن هذه القضايا في الأونكتاد وينبغي للأمانة مواصلة تحليلها الممتاز في هذا المجال، وينبغي في ذلك إيلاء التركيز للدراسات النظرية والعملية المتعلقة بتدخيل العوامل الخارجية البيئية، مع التشديد خاصة على التأثير الذي يلحق بالبيئة نتيجة للتشويهات في آليات تكوين الأسعار، ولا سيما تأثير الإعانات، وكذلك التشديد على الدراسات التجريبية لبعض المنتجات المحددة التي يسهل بصددها على ما يبدو تناول مسألة التدخيل.

٩- وكررت اللجنة تأكيد أهمية الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو، ولا سيما فيما يتعلق بتغير أنماط الاستهلاك (الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١)، وارتأت أن قوى السوق، بمساعدة تزايد إدراك المستهلكين لمزايا المنتجات المواتية للبيئة، يرجح لها توليد طلب أكبر على هذه المنتجات على امتداد الأعوام القليلة المقبلة. وسيكون الأمر على هذا النحو بصفة خاصة بقدر استعداد المستهلكين لدفع علاوة للمنتجات ذات المزايا البيئية. أما في الحالات التي لا تحدث فيها تلقائيا مثل هذه التغيرات في الطلب فيمكن توقع أن يؤدي اتخاذ تدابير ضريبية وتسعيرية لتشجيع تدخيل التكاليف البيئية إلى تغييرات ذات بال في أنماط الاستهلاك.

١٠- ورأت اللجنة أن تحسين المعلومات عن الآثار البيئية للإنتاج، والجوانب اللوجستية المعقولة في النقل، والاستهلاك والتخلص من المنتجات فضلا عن الروابط بين السياسات الاقتصادية والبيئة ستكون أمورا ذات قيمة، ورجت من أمانة الأونكتاد تكثيف أبحاثها في هذه المجالات. ومن الضروري زيادة الجهود لحفز الادراك للمزايا البيئية للمنتجات، وفعالية التسويق أمر أساسي. واتفقت اللجنة على أنه ينبغي، في ضوء المزيد من البحوث، أن تنظر الحكومات في تعزيز السياسات والتدابير لتدخيل العوامل الخارجية البيئية وكذلك على أنه ينبغي تعزيز التعاون بشأن الأنشطة البحثية لتوزيع التكاليف. وفي هذا السياق اُعترف بضرورة الاضطلاع جماعيا بالتدخيل في القطاعات التي تظهر فيها عوامل خارجية سلبية.

١١- واتفقت اللجنة على أنه يمكن للهيئات السلعية الدولية القيام بدور إيجابي في تعزيز زيادة الاهتمام المولى للقضايا البيئية وناشدت هذه الهيئات أن تأخذ في اعتبارها الالتزامات المقبولة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في إطار الأونكتاد (كرتاخينا)، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو)، عندما تضع مسارات عملها؛ ومن المهم بصفة خاصة في هذا الشأن تطبيق تحليل لدورة الحياة على سلعها الأساسية المحددة. وحُثّت أمانة الأونكتاد أيضا على الاضطلاع بأعمال لتحسين انطباق تحليل دورة الحياة على القضايا السلعية. وللصندوق المشترك للسلع الأساسية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى دور تلعبه في توفير المساعدة للبلدان النامية في تطوير وترويج منتجات مفضلة بيئيا وشُجّعت الهيئات السلعية الدولية على تقديم مشاريع في هذا المجال إلى الصندوق من أجل تمويلها.

١٢- وارتأت اللجنة أن هناك مجالا كبيرا للتعاون المالي والتقني بين البلدان المتقدمة والنامية من أجل تحسين المزايا البيئية للمنتجات الطبيعية. والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يتيح أيضا فرصا هامة في هذا المجال. ورجي من الأمانة أن تدرس مع الغاو ومركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة جدوى إنشاء تجمع لرجال الأعمال من القطاع العام والخاص وعلماء البحث والتطوير التجاريي الوجهة والأكاديميين والتكنولوجيين للعمل من أجل تطوير ونقل تكنولوجيات مبتكرة لإنتاج السلع الأساسية السليمة بيئيا.

١٣- وبعد أن استمعت اللجنة إلى تقرير رئيس فريق الخبراء المعني بإدارة المخاطر، أشادت به لعرضه، وأعربت عن شكرها للخبراء الذين كرسوا وقتهم وطاقتهم لكي يتحقق النجاح لاجتماع فريق الخبراء. ولاحظت اللجنة مع التقدير توصيات السياسة العامة المقدمة من فريق الخبراء، ورجّحت أن تتزايد أهمية إدارة المخاطر السعرية بالنسبة للبلدان المنتجة والمصدرة للسلع الأساسية على امتداد الأعوام القليلة المقبلة. ولكن التوسع فيما بين البلدان النامية في الاعتماد على التقنيات والأدوات العصرية لإدارة المخاطر سيتوقف بالضرورة على توافر ما يلزم من متطلبات السياسة العامة والمتطلبات من المؤسسات والهياكل الأساسية والموارد البشرية. لذا رجت اللجنة من أمانة الأونكتاد أن تنشر على نطاق واسع المعلومات الكبيرة الفائدة التي جمعتها بشأن الموضوع، من خلال أنشطة المتابعة في مجال المساعدة التقنية أو من خلال طرائق مناسبة أخرى بحيث يتسنى النهوض بالإدراك والفهم المحليين لهذه التقنيات والأدوات. كما حثت اللجنة أمانة الأونكتاد على مواصلة عملها بشان إدارة مخاطر السلع الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الأساسية وبناء المؤسسات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة الدائمة

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- بحث الطريقة التي يمكن أن تنعكس بها التكاليف البيئية على اسعار السلع الأساسية الطبيعية والسلع الاصطناعية المنافسة لها، مع مراعاة السياسات المتصلة باستعمال وادارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة

٤- تحليل التطورات المتوقعة في أسعار وتجارة السلع الأساسية في ضوء نتائج جولة أوروغواي، مع التأكيد بصفة خاصة على آثارها على البلدان النامية، بما في ذلك الآفاق المرتقبة لتنويعها

٥- تقريرا الهيئتين الفرعيتين للجنة الدائمة

٦- استعراض برنامج عمل اللجنة الدائمة، مع التأكيد بصفة خاصة على الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة الدائمة الى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثالث

الحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في اللجنة الدائمة، ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي
اثيوبيا
الأرجنتين
اسبانيا
اكوادور
ألمانيا
اندونيسيا
ايرلندا
ايطاليا
باراغواي
باكستان
البرتغال
بلجيكا
بنغلاديش
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
تونس
جامايكا
سري لانكا
سلوفاكيا
السودان
السويد
سويسرا
الصين
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كولومبيا
كينيا
لبنان
ماليزيا
مدغشقر
المكسيك
المملكة العربية السعودية

الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية كوريا
جنوب افريقيا
الدانمرك
زامبيا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
النرويج
النمسا
نيبال
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليونان

٢- وكانت الدول الأخرى التالية الأعضاء في الأونكتاد وغير الأعضاء في اللجنة الدائمة، ممثلة في الدورة:

أنغولا
عمان
قطر
الكاميرون
كوستاريكا
موريشيوس

٣- وكان مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ممثلا في الدورة.

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والوكالات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

وكان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ممثلاً أيضا في الدورة.

٥- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الاتحاد الأوروبي
جامعة الدول العربية
منظمة الوحدة الافريقية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة.

- - - - -

* للاطلاع على قائمة المشاركين انظر الوثيقة TD/B/CN.1/INF.4.